الأمم المتحدة

A/C.4/52/SR.24

Distr.: General

23 February 1998
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الثلاثاء، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد مابورانغا . . . . . (زمبابوي)

المحتويات

البند ٨٧ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

البند ٨٧ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع) (A/52/131 و Add.1 و 2، و A/52/550، و A/52/551، و A/52/552، و A/52/553؛ A/C.4/52/L.17-L.21).

١ - **السيد عدوان** (الأردن): قال إن تقرير اللجنة الخاصة (A/52/131 و Add.1 و 2) يبين بوضوح الحالة الاقتصادية والإنسانية المتدهورة لسكان الأراضي المحتلة. فالممارسات الإسرائيلية التي لا مبرر لها، بما في ذلك تكرار إغلاق الأراضي، وبناء المجازات، وتهديم البيوت، ومصادرة الأراضي، وبناء مستوطنات جديدة، وفرض الاحتجاز الإداري، وتقييد حركة الناس والبضائع ومصادرة بطاقات الهوية لسكان من القدس، أدى إلى انخفاض حاد في مستويات معيشة الفلسطينيين وانخفاض عدد المسموح لهم بالعمل في إسرائيل. وأضاف قائلا إن هذه الممارسات لم تضر فقط بصحة الناس وتعليمهم، بل وحتى بحريتهم في العبادة، واعتبر هذه الممارسات انتهاكا واضحا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وأنها لا تسهم في خلق جو يفضي إلى السلام. وذكر أن بناء المستوطنات بشكل خاص يمثل عملا غير قانوني ويقوض عملية السلام.

٢ - ودعا في ختام كلمته إلى معالجة مسألة السلام بطريقة جذرية، بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وإلا فإن البديل سيكون مزيدا من الصراع. والتسوية العادلة الشاملة للمسألة الفلسطينية أمر أساسي، كما أن وضع نهاية للاحتلال خطوة لازمة لتحقيق مثل هذه التسوية. إذ أن للشعب الفلسطيني الحق في تقرير مستقبله على أرضه.

٣ - **السيد المهنا** (المملكة العربية السعودية): لاحظ أن اسرائيل لم تنفذ أي قرار من القرارات التي اتخذتها اللجنة الخاصة والجمعية العامة طوال الـ ٢٨ سنة الماضية. وأكثر ما يؤسف له من ممارساتها هو مصادرة الأراضي الفلسطينية لبناء مستوطنات جديدة ومجازات في قطاع غزة والضفة الغربية، وبخاصة في القدس، حيث تفاقمت حالة السكان الفلسطينيين من جراء الممارسة الإسرائيلية المتمثلة في مصادرة بطاقات إقامتهم ومعاملتهم وكأنهم غرباء في وطنهم. وأما فيما يتعلق بالجولان السوري المحتل، فإنه لم يسمح للجنة الخاصة مطلقا بزيارة هذه المنطقة للتحقيق في الأوضاع هناك. وتكبد الاقتصاد الفلسطيني بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦ خسائر تقدر بـ ٦ بلايين دولار. علاوة على ذلك، فإن عددا كبيرا من الأسر الفلسطينية يعتمد على العمل في اسرائيل لكي يعيش، وما يحصلون عليه من أجر لقاء هذا العمل زهيد للغاية. واختتم كلمته بقوله إن اسرائيل ترفض أيضا باطرد تنفيذ اتفاقات أوسلو المبرمة مع منظمة التحرير الفلسطينية. ولهذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يضغط على اسرائيل لتفي بالتزاماتها ولتستأنف المفاوضات مع الجمهورية العربية السورية بغية التوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط ككل.

٤ - **السيد برق** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن تقرير اللجنة الخاصة يؤدي مهمة مفيدة تتمثل في تنبيه العالم إلى ممارسات اسرائيل غير الإنسانية في الأراضي المحتلة: مثل قتل الناس الأبرياء، وتطبيق سياسة العقاب الجماعي، وإغلاق الأراضي بغية تجويع الناس وتركيعهم، ومصادرة أرضهم لبناء مستوطنات جديدة مع

مواصلة طردهم - وهم السكان الأصليون في فلسطين - أو حصرهم في جيوب موبوءة بالأمراض، وحرمانهم من أبسط حقوقهم الإنسانية في تحد للمجتمع الدولي. والغرض من الممارسات الإسرائيلية يتمثل بوضوح في تغيير الوضع القانوني والديموغرافي للأراضي. ومما يؤلم للغاية رؤية تطبيق هذه الممارسات في القدس والخليل وأماكن أخرى.

٥ - وذكر أن اسرائيل ما كانت لتتمكن من انتهاج هذه الممارسات لولا ما تحصل عليه من دعم مطلق من الولايات المتحدة، واعتبر أن هذه الممارسات تخرب ما يبذله المجتمع الدولي من جهود لتحقيق السلام في المنطقة. فسياسة الأمر الواقع واستمرار احتلال أرض شعب آخر بالقوة لا يمكنهما أن يؤديا إلى سلام أبدا. واختتم كلمته بالقول إن ليبيا تجدد دعوتها لإنشاء دولة مستقلة وديمقراطية في فلسطين يمكن للعرب واليهود أن يعيشوا فيها معا على قدم المساواة باعتبار ذلك السبيل المشروع الوحيد لإحراز تقدم.

٦ - **السيد دودش** (تونس): لاحظ أن تقرير اللجنة الخاصة (A/52/131 و Add.1 و 2) كان، كما هو متوقع، شبيها كثيرا بالتقارير التي سبقته في وصف طائفة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها اسرائيل بحق الفلسطينيين وغيرهم من السكان العرب في الأراضي المحتلة. ويبدو واضحا أن السلطات الإسرائيلية غير مهتمة بدفع عملية السلام؛ وهي تواصل، من بين أشياء أخرى، بناء مستوطنات جديدة على هضبة تدعى جبل أبو غنيم في القدس الشرقية، رغم أن الجمعية العامة كانت قد طلبت إلى اسرائيل أن تكف عن ذلك، كما أن السلطات الإسرائيلية تمنع السلطة الوطنية الفلسطينية من القيام بمشاريع حيوية. ونتيجة للممارسات الإسرائيلية القاسية، فإن معدل البطالة في غزة يتراوح حاليا بين ٥٠ و ٦٠ في المائة. وتتواصل مصادرة الأراضي على قدم وساق، وبخاصة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وقد حرمت آلاف الأسر الفلسطينية من سبل معيشتها نتيجة لذلك. كما يجري تهديم بيوت الفلسطينيين أو مصادرتها لصالح الأسر الإسرائيلية. وجميع هذه الأفعال تتعارض مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة.

٧ - واختتم كلمته قائلا إنه نظرا لتردي الحالة، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل جاهدا أكثر من أي وقت مضى لمصلحة السلام. كما يجب أن تمتثل إسرائيل لالتزاماتها وأن تجبر على الالتزام بالقانون الدولي. فلا يمكن بلوغ سلام عادل وشامل ودائم إلا على أساس مقايضة الأرض بالسلام. وإن للشعب الفلسطيني الحق في إنشاء دولة مستقلة على أرضه، تكون عاصمتها القدس، كما يجب أن تعود لسوريا ولبنان أراضيهما المحتلة طبقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٨ - **السيد الطيب** (السودان): قال إن إقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط يجب أن يستند إلى احترام حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وقيام جميع الأطراف بتنفيذ الاتفاقات التي التزمت بها. وأشار بأسف إلى استمرار تردي الحالة في الأراضي المحتلة، كما بيّن تقرير اللجنة الخاصة بوضوح بالغ. وقال إن تعمد قتل الفلسطينيين أمر منكر للغاية. كما أن فرض حالات حظر التجول والاغلاق جعل الفلسطينيين سجناء في قراهم وبلداتهم ومنعهم من الحصول على الطعام أو طلب المساعدة الطبية.

٩ - واختتم كلمته قائلا إن السودان يدين فرض إجراءات جماعية على الشعب الفلسطيني وبناء المستوطنات الإسرائيلية. ولكن إسرائيل لا تكترث بالطبع لإدانة المجتمع الدولي، لأنها تتمتع بدعم قوي. غير أن رفضها المستمر لتنفيذ الاتفاقات التي التزمت بها بحرية يمثل عائقا لطريق السلام. ويجب على المجتمع الدولي أن يقف إلى جانب الشعب الفلسطيني وأن يفرض احترام القانون الدولي بغية تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

١٠ - **السيد أغام** (ماليزيا): قال إنه يأسف لرفض السلطات الإسرائيلية التعاون مع اللجنة الخاصة وأعرب عن خيبة أمله الكبيرة في الفوضى التي تدب بعملية السلام في الشرق الأوسط بعد عامين من التوقيع على اتفاق السلام التاريخي في واشنطن العاصمة. فقد استمر التدهور في حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، بشكل خاص، وأسفر رفض حكومة الليكود لاحترام اتفاقات السلام التي أبرمتها الحكومة السابقة عن سياسات مخيفة، أخطرها استمرار بناء المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس، والمصادرة المنتظمة للأراضي التي يملكها العرب في استهتار كامل بقرارات الأمم المتحدة. وأسفرت هذه الممارسات عن إلحاق معاناة لا توصف بسكان الأراضي المحتلة، ولاحظ أن إسرائيل انتزعت بالقوة منذ عام ١٩٦٧ ثلاثة أرباع الأراضي العربية في الضفة الغربية وأكثر من ثلث الأراضي في قطاع غزة.

١١ - وتابع كلامه قائلا إنه رغم الإدانة الدولية، تواصل الحكومة الإسرائيلية سياستها الاستيطانية، بما في ذلك بناء مستوطنة جديدة على هضبة تدعى جبل أبو غنيم. وهذا الإجراء وغيره من الإجراءات الإدارية، بما في ذلك تصنيف السكان العرب في القدس مقيمين أجانب أو مهاجرين أجانب في بعض الحالات، من شأنها إتمام تطويق القدس الشرقية المأهولة بالعرب، وعزلها عن بقية الضفة الغربية، وتغيير الطابع الديموغرافي والوضع القانوني للمدينة لصالح السكان اليهود، وبالتالي البت مسبقا بنتيجة المفاوضات المتعلقة بالقدس.

١٢ - وذكر أن المستوطنات اليهودية وتكرار إغلاق الأراضي المحتلة لأسباب أمنية قد عطل حياة الشعب الفلسطيني وكبت النشاط الاقتصادي. كما أدى تضييق انتقال العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل إلى زيادة حادة في البطالة وانخفاض مماثل في إيرادات الفلسطينيين ومستويات معيشتهم المنخفضة أصلا. وأضر أيضا بالصحة العامة للشعب الفلسطيني وبتعليمه. وزاد من تأزيم محنة الشعب الفلسطيني ما بذل من محاولات لتنظيم انتقال الناس والبضائع إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ومنهما.

١٣ - وأعرب عن بالغ قلقه إزاء استعمال القوات الإسرائيلية للقوة المفرطة، واستمرار تهديم بيوت العرب، وما يطلق من اتهامات عن التحرش بالنساء جنسيا، واحتجاز الأطفال وتعذيبهم وأعمال العدوان التي يقوم بها مستوطنون مسلحون، وكل ذلك يقوض بناء الثقة بين العرب والإسرائيليين.

١٤ - واختتم قائلا إن عملية السلام يجب أن تعود إلى مسارها. ولهذا ينضم وفده إلى المجتمع الدولي في حث إسرائيل على أن توقف فورا أنشطتها الاستيطانية في القدس الشرقية وفي الأراضي المحتلة وأن تتخلى عن سياسة الاستبعاد والاحتواء التي تتبعها وأن تستعيض عنها بسياسة التعامل والحوار مع الفلسطينيين.

١٥ - **السيد هاشم** (بروني دار السلام): قال إن وفده كان يؤيد دائما ما يبذل من جهود لإيجاد تسوية شاملة في الشرق الأوسط. ولهذا أعرب عن قلق وفده العميق من الحالة في الأراضي المحتلة حيث لا يزال الفلسطينيون محرومين من حقوقهم الإنسانية الأساسية كحقهم في الحصول على التعليم، وفي الموارد الطبيعية وامتلاك الأرض، مما يزيد في عرقلة التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ويقوض على نحو خطير روح الثقة والتعاون التي لا يستغنى عنها لنجاح عملية السلام.

١٦ - واختتم قائلا إن بناء المستوطنة على جبل أبو غنيم لا يزال مستمرا كما تستمر أنشطة أخرى في الأراضي المحتلة تنتهك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وطالب جميع الأطراف بتنفيذ القرارات ذات الصلة والاتفاق الموقع بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. كما طالب إسرائيل بالامتثال لاتفاقات أوسلو.

١٧ - **السيد يوسفي** (جمهورية إيران الإسلامية): أعرب عن أسفه لتردي الحالة العامة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، حيث تزيد الإجراءات التي تتخذها قوة الاحتلال من صعوبة الحياة اليومية للاجئين ومن حدة التوتر. وهذه الإجراءات، التي تشمل إغلاق الأراضي المحتلة، ومصادرة الأراضي، وتهديم البيوت الفلسطينية، واحتجاز الفلسطينيين وقتل الفلسطينيين من قبل قوات الأمن الاسرائيلية، تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.

١٨ - وأردف قائلا إن استمرار توسيع المستوطنات، ولا سيما في القدس، لا يزال يشكل مصدرا للتوتر. ويكشف بناء مستوطنات في القدس الشرقية، رغم تعهدات القوة المحتلة، وانتهاكا لقرارات الأمم المتحدة، أن إسرائيل تعتبر نفسها فوق القانون الدولي وليست ملتزمة حتى بالاتفاقات التي أبرمتها، بل تحاول عوضا عن ذلك، أن توطد احتلالها من خلال إجراء تغييرات ديموغرافية وجغرافية في الأراضي المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية.

١٩ - وطالب المجتمع الدولي بإدانة التدابير التي تتخذها القوة المحتلة في الأراضي المحتلة؛ والكثير منها يعد بمثابة عقاب جماعي وله تأثير سلبي على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وهي اجراءات غير إنسانية عدا عن كونها غير قانونية. ودعا إلى الوقف الفوري لأي ممارسات أو إجراءات تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.

٢٠ - واختتم بالتأكيد على أن الحل الشامل والعادل لقضية فلسطين يكمن في استعادة الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه، بما في ذلك عودة جميع اللاجئين والمشردين الفلسطينيين إلى وطنهم، وممارسة حقهم في تقرير المصير ممارسة تامة وحرة وتحرير جميع الأراضي المحتلة.

٢١ - **السيد كوهارا** (اليابان): أعرب عن قلقه البالغ إزاء تردي الحالة في الشرق الأوسط، مما يمكن أن يعرض عملية سلام مدريد إلى الخطر. وقال إن حكومته أعربت لحكومة إسرائيل في عدة مناسبات عن قلقها بشأن

بناء مستوطنات إسرائيلية جديدة في الأراضي المحتلة. كما أن المجتمع الدولي أيضا طالب اسرائيل مرارا بوقف هذا البناء.

٢٢ - ومضى قائلا إن اليابان، بوصفها مشاركا نشطا في المحادثات المتعددة الأطراف، تحث الأطراف على بذل جميع الجهود لتذليل الصعوبات التي تمنعها من استئناف مفاوضات بكل معنى الكلمة. ورغم ما أعرب عنه وفده من ترحيب بالاستئناف الجزئي للمفاوضات المباشرة المتفق عليها في أيلول/سبتمبر، فإنه أعرب عن أمله في أن تعمل الأطراف بنية حسنة للمشاركة في حوار مستمر، لأن من مصلحتها تأمين بيئة مستقرة تبني عليها السلام والرخاء.

٢٣ - وأبدى تصميم حكومته على أن تفعل كل ما هو ممكن لخلق بيئة تفضي إلى السلام؛ فقد أوفدت مبعوثا خاصا إلى المنطقة ولم تنقطع عن تقديم المساعدة إلى الأطراف المعنيين، ولا سيما الفلسطينيون. ووافقت مؤخرا على تقديم مجموعة مساعدات للفلسطينيين بقيمة ٢٣ مليون دولار، وبهذا يبلغ مجموع ما قدمته اليابان من معونات أكثر من ٣٠٠ مليون دولار.

٢٤ - واختتم كلامه بالتشديد على أن أي مشاريع قرارات تقرها اللجنة ينبغي أن تعكس بدقة ما أجرته من مداولات، ولا ينبغي أن تتسم بالاستفزاز لأي طرف من الأطراف، كما ينبغي أن تشجع روح التعاون لتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط.

٢٥ - **السيد كين** (الولايات المتحدة): ذكر أن حكومته تؤمن بأن القرارات الواردة في إطار البند ٨٧ من جدول الأعمال تتضمن لغة عفا عنها الزمن، ولا تقدم إسهاما بناء في عملية السلام وتقلل من كثير من الانجازات التي حققها الشركاء المتفاوضون. كذلك فإن الموارد المخصصة للجنة الخاصة ينبغي أن تستعمل بدلا من ذلك لدعم الحكم الذاتي والتنمية الاقتصادية للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة وبالتالي بناء دعم أكبر لعملية السلام، وتحسين رفاه الشعب الفلسطيني وبيان أن اللجنة جادة بشأن الإصلاح التنظيمي وضبط الإنفاق. فقد أنفقت اللجنة نحو ٤,٥ ملايين دولار، ما عدا تكاليف المؤتمر، لدعم أنشطة لم يكد يلحظها أحد خارج حدود الأمم المتحدة. وهذا المال يمكن أن يفعل الكثير من الخير في الضفة الغربية وغزة أو بين جاليات اللاجئين الفلسطينيين في أماكن أخرى، لتمويل المدارس أو المستوصفات الصحية أو التوعية الزراعية، أو المدن الصناعية أو مشاريع تنقية المياه، بدلا من كتابة تقارير لا يقرأها سوى قلة من الناس وإصدار قرارات أضرت بعملية السلام بدلا من أن تساعدها.

٢٦ - ومضى قائلا إن هذه العملية تمر بأوقات صعبة، وتضع عبئا خاصا على اللجنة لتفعل كل ما في وسعها لتدعمها ولتشجع الأطراف. واعتبر "إعادة صنع" قرارات قياسية من جانب واحد أمرا لا طائل تحته، وطالب الدول الأعضاء بحذف طلب قياسي يوجه إلى اللجنة لمتابعة أعمالها وتقديم تقرير في العام التالي. فوجود اللجنة غير متسق مع ما تبذله اسرائيل ويبذله الفلسطينيون من جهود لحل خلافاتهم، ويلحق الضرر بالآمال المعقودة على الجهود الدبلوماسية الهادئة، ولكن المكثفة، التي تبذل لإعطاء دفع جديد لعملية السلام.

٢٧ - واختتم قائلا إن حكومته ستواصل معارضة ما يرد في مشاريع القرارات من إشارات إلى "الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس". وأعاد تأكيد وجهة نظر حكومته بأن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على أراض احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧؛ وهي تعارض الإشارة المحددة إلى القدس، إذ لا أثر لها على مسائل السيادة وتحكم مسبقا على الترتيبات السياسية النهائية في الأراضي، مما لا يمكن البت فيه إلا عن طريق مفاوضات مباشرة تلتزم بها الأطراف.

٢٨ - **السيد تورغمان** (إسرائيل) : تكلم ممارسة للحق في الرد فأعرب عن عدم تصديقه للكثير من الإشارات إلى الفظائع الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. وأشار إلى التعليقات التي أدلى بها ممثل لبنان بشأن الحالة في جنوب لبنان، فأعرب عن رغبته في أن يوضح أن إسرائيل ليست لها مطالبات إقليمية في هذه الأرض وأن وجودها هناك هو مجرد قضية دفاع عن النفس لحماية بلداتها وقراها الواقعة قرب الحدود، وكانت تتعرض للهجوم قبل إنشاء المنطقة الأمنية. وعدم قدرة الحكومة اللبنانية على منع هذه الهجمات أو رفضها لذلك، خرقا للقانون الدولي، لم يترك لإسرائيل خيارا سوى احتلال المنطقة الأمنية.

٢٩ - ومضى قائلا إن بعض المراقبين زعم أنه إذا انسحبت اسرائيل من المنطقة الأمنية فإن المسألة ستنحل بنفسها، بيد أن جميع الأدلة تشير إلى عكس ذلك. ولفت الإنتباه إلى مقابلة جرت مع رئيس حزب الله ونشرت المجلة الألمانية دير شبيغل، ذكر فيها أنه حتى لو انسحبت اسرائيل من جنوب لبنان فلن يكون هناك سلام مع اسرائيل مادامت فلسطين في أيدي الكيان الصهيوني، وأن الأسلحة والشهداء الفلسطينيين فقط هم الذين سيتمكنون من إحلال السلام في المنطقة. والسلام الذي يتكلم عنه زعيم حزب الله سيكون سلام القبر الذي يأمل زعيم حزب الله أن يدفن إسرائيل فيه.

٣٠ - واسترسل قائلا إن رئيس الوزراء اللبناني قال في شهر تشرين الأول/أكتوبر في حديث له في طهران إن انسحاب اسرائيل من المنطقة الأمنية لن يضمن السلام في المنطقة، لأن السلام لن يستتب إلا عندما تنسحب اسرائيل من الجولان أيضا وتسمح بإقامة دولة فلسطينية. وهذا يكشف أن الحكومة اللبنانية تحاول جعل الوفاء بالتزاماتها الدولية مشروطا بإحراز تقدم في المفاوضات التي تجري بين إسرائيل والأطراف الأخرى في عملية السلام في الشرق الأوسط.

٣١ - واختتم قائلا إن وفده مندهش لعدم إشارة ممثل لبنان إلى التواجد العسكري السوري الكبير في لبنان، الذي يمثل الاحتلال الحقيقي للبنان والذي يملي سياسات الحكومة اللبنانية. وتزعم الحكومتان اللبنانية والسورية أن الانتشار العسكري السوري بـ ٠٠٠ ٣٢ جندي في لبنان تم بموافقة الحكومة اللبنانية. لكنه أشار إلى مقال نشر في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ في جريدة النهار اللبنانية جاء فيه أن زعماء لبنان خائفون من قول الحقيقة عن الاحتلال السوري، إما خشية خسارة مناصبهم أو لأنهم ببساطة متعاونون مداهنون، وأن الجيش السوري دخل لبنان وبعد دخوله فقط طلب موافقة الحكومة اللبنانية. وقال إن وفده متفق تماما مع هذا التحليل للحالة.

٣٢ - **السيد منصور** (لبنان): تكلم ممارسا لحق الرد فقال إن ممثل اسرائيل تجاوز الحد كثيرا وإنه ليس هناك أي مبرر لاحتلال اسرائيل لجزء من لبنان. فإذا انسحبت اسرائيل فإن لبنان سيكفل عودة السلام والاستقرار إلى

المنطقة. وبدلا من ذلك، فإن اسرائيل تبرر تواجدها بالزعم بأن الحكومة اللبنانية غير قادرة على ضمان السلام والاستقرار في المنطقة. كما أنه من غير العدل تماما مقارنة الوجود السوري بالوجود الاسرائيلي في لبنان. فالإسرائيليون يشكلون قوة احتلال بينما السوريون متواجدون بدعوة من الحكومة اللبنانية ولهذا لا يشكلون تهديدا على لبنان. وعندما تزعم اسرائيل أنها مضطرة للبقاء في لبنان لأن الحكومة اللبنانية غير قادرة على ضمان النظام، فإنها تحكم سلفا على المستقبل. وليس هناك تبرير محتمل لاحتلال اسرائيل لجنوب لبنان والجولان السوري أو غيرهما من الأراضي العربية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.